الأمم المتحدة

FCCC/CP/2013/5

Distr.: General
6 September 2013
Arabic
Original: English

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ

مؤتمر الأطراف
الدورة التاسعة عشرة
وارسو، ١١-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣
البند ١١(ز) من جدول الأعمال المؤقت
المسائل المتعلقة بالتمويل
تقرير عن برنامج العمل المتعلق بالتمويل القائم على النتائج من أجل التقدم في التنفيذ الكامل للأنشطة المشار إليها في الفقرة ٧٠ من المقرر ١/م أ-١٦

تقرير عن حلقتي العمل المنظمتين في إطار برنامج العمل المتعلق بالتمويل القائم على النتائج من أجل التقدم في التنفيذ الكامل للأنشطة المشار إليها في الفقرة ٧٠ من المقرر ١/م أ-١٦

مذكرة مقدمة من الرئيسين المتشاركين

موجز

يتضمن هذا التقرير معلومات عن نتائج حلقتي العمل المنظمتين في إطار برنامج العمل المتعلق بالتمويل القائم على النتائج من أجل التنفيذ الكامل للأنشطة المشار إليها في الفقرة ٧٠ من المقرر ١/م أ-١٦. ويتألف التقرير من موجزات للعروض المقدمة ونتائج المناقشات التي جرت أثناء حلقتي العمل. وتناولت حلقتا العمل المجالات الثلاثة التي حُدِّدت في إطار برنامج العمل المذكور آنفاً وهي: (أ) سبل ووسائل تحويل المدفوعات لصالح الإجراءات القائمة على النتائج؛ (ب) سبل تحفيز المنافع من غير الكربون؛ (ج) سبل تحسين تنسيق التمويل القائم على النتائج. وقد برزت نقاط تقارب رئيسية شتى أثناء المناقشات التي تناولت في حلقة العمل الثانية سبل ووسائل تحويل المدفوعات لصالح الإجراءات القائمة على النتائج. وحُددت في كلتا حلقتي العمل قضايا تتطلب مزيداً من البحث و/أو الصياغة. وبالإضافة إلى ذلك، يعرض هذا التقرير العناصر الرئيسية التي ينبغي النظر فيها لدى تصميم هيكل للتمويل القائم على النتائج من أجل التنفيذ الكامل للأنشطة المشار إليها في الفقرة ٧٠ من المقرر ١/م أ-١٦.

(A) GE.13-62834 171013 181013

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً -	مقدمة	١-٦	٣
	ألف- الولاية	١-٤	٣
	باء - نطاق المذكرة	٥	٤
	جيم- الإجراءات التي يمكن أن يتخذها مؤتمر الأطراف	٦	٤
ثانياً -	مداولات حلقتي العمل	٧-١٤	٤
ثالثاً -	سبل ووسائل تحويل المدفوعات وسبل تحسين تنسيق التمويل القائم على النتائج	١٥-٥٠	٦
	ألف- موجز العروض	١٥-٢٤	٦
	باء - القضايا الرئيسية التي أُبرزت خلال المناقشات	٢٥-٥٠	٩
رابعاً -	سبل تحفيز المنافع من غير الكربون	٥١-٦٣	١٧
	ألف- موجز العروض	٥١-٥٤	١٧
	باء - القضايا الرئيسية التي أُبرزت خلال المناقشات	٥٥-٦٣	١٨
خامساً -	العناصر الرئيسية التي ينبغي النظر فيها لدى تصميم هيكل للتمويل القائم على النتائج من أجل التنفيذ الكامل للأنشطة المشار إليها في الفقرة ٧٠ من المقرر ١/م أ-١٦	٦٤-٧٥	٢٠

المرفق

أسئلة محددة طرحها الرئيسان	٢٣

أولاً- مقدمة

ألف- الولاية

١- قرر مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره ١/م أ-١٨[(١)]، الاضطلاع ببرنامج عمل بشأن التمويل القائم على النتائج في عام ٢٠١٣، بما يشمل تنظيم حلقتي عمل، من أجل التقدم في التنفيذ الكامل للأنشطة المشار إليها في الفقرة ٧٠ من المقرر ١/م أ-١٦ (المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، ويشار إليها فيما يلي باسم "المبادرة المعززة")[(٢)]. ودعا مؤتمر الأطراف رئيسه إلى تعيين رئيسين لبرنامج العمل، أحدهما من بلد نام طرف والآخر من بلد متقدم طرف. وطلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة أن تساعد الرئيسين في دعم حلقتي العمل.

٢- وقرر مؤتمر الأطراف أيضاً، بموجب المقرر نفسه، أن هدف برنامج العمل هو المساهمة في الجهود الجارية من أجل زيادة وتحسين فعالية التمويل المخصص لأنشطة المبادرة المعززة، مع مراعاة الفقرتين ٦٦ و٦٧ من المقرر ٢/م أ-١٧، وأن برنامج العمل سيبحث الخيارات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف، مع مراعاة مجموعة كبيرة من المصادر، مثلما يشار إليها في الفقرة ٦٥ من المقرر ٢/م أ-١٧، بما فيها ما يلي:

(أ) سبل ووسائل تحويل المدفوعات لصالح الإجراءات القائمة على النتائج؛

(ب) سبل تحفيز المنافع من غير الكربون؛

(ج) سبل تحسين تنسيق التمويل القائم على النتائج؛

٣- وطلب مؤتمر الأطراف، بموجب المقرر نفسه، إلى الرئيسين أن يُعدّا، بدعم من الأمانة، تقريراً عن حلقتي العمل لينظر فيه مؤتمر الأطراف في دورته التاسعة عشرة بهدف اعتماد مقرر بشأن هذه المسألة.

٤- وقرر مؤتمر الأطراف كذلك أن ينتهي برنامج العمل بحلول موعد انعقاد الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف، ما لم يقرر مؤتمر الأطراف خلاف ذلك.

---

(١) المقرر ١/م أ-١٨، الفقرات ٢٥-٣٣.

(٢) شجع مؤتمر الأطراف، في الفقرة ٧٠ من مقرره ١/م أ-١٦، البلدان الأطراف النامية على المساهمة في عمليات التخفيف في قطاع الغابات عن طريق تنفيذ الأنشطة التالية: خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات؛ وخفض الانبعاثات الناجمة عن تدهور الغابات؛ والمحافظة على مخزون الكربون في الغابات؛ والإدارة المستدامة للغابات؛ وتعزيز مخزون الكربون في الغابات (يشار إليها أيضاً باسم المبادرة المعززة).

باء- نطاق المذكرة

٥- تتضمن هذه الوثيقة وصفاً لمداولات حلقتي العمل (الفصل الثاني)، وموجزاً للعروض المقدمة والقضايا الرئيسية التي أُبرزت خلال المناقشات المتعلقة بسبل ووسائل تحويل المدفوعات، وسبل ووسائل تحسين تنسيق التمويل القائم على النتائج (الفصل الثالث)، وموجزاً للعروض المقدمة والقضايا الرئيسية التي أُبرزت خلال المناقشات المتعلقة بسبل تحفيز المنافع من غير الكربون (الفصل الرابع). ويعرض الفصل الأخير من الوثيقة ما حُدد خلال حلقتي العمل من عناصر رئيسية ينبغي النظر فيها لدى تصميم هيكل للتمويل القائم على النتائج من أجل التنفيذ الكامل للأنشطة المشار إليها في الفقرة ٧٠ من المقرر ١/م أ-١٦ (الفصل الخامس).

جيم- الإجراءات التي يمكن أن يتخذها مؤتمر الأطراف

٦- ربما يود مؤتمر الأطراف أن يبحث في دورته التاسعة عشرة المعلومات الواردة في هذا التقرير، في إطار نظره في المسائل المبيّنة في الفقرة ٢ أعلاه، بغية اعتماد مقرر بشأنها.

ثانياً- مداولات حلقتي العمل

٧- في إطار التحضير لحلقتي العمل، عقد الرئيسان وهما السيدة كريستينا فويغت (النرويج) والسيد أغوس ساري (إندونيسيا) اجتماعات غير رسمية واجتماعات ثنائية مع الأطراف والمنظمات المعتمدة بصفة مراقب على هامش الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز والدورة الثامنة والثلاثين لكل من الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والهيئة الفرعية للتنفيذ. وساعدت آراء وإسهامات الأطراف والمنظمات المعتمدة بصفة مراقب في تحديد محاور حلقتي العمل[٣]. وتشارك في رئاسة كلتا حلقتي العمل المنظمتين في إطار برنامج عمل مؤتمر الأطراف المتعلق بالتمويل القائم على النتائج كل من السيدة فويغت والسيد ساري. وعرض الرئيسان المتشاركان الولاية والأهداف في كل حلقة عمل وقدّما النهج المتبع في العمل.

حلقة العمل الأولى بشأن التمويل القائم على النتائج

٨- نُظمت حلقة العمل الأولى بشأن التمويل القائم على النتائج من أجل التنفيذ الكامل لأنشطة المبادرة المعززة على مدى نصف يوم خلال الدورة الثامنة والثلاثين لكل من الهيئتين الفرعيتين في فندق ماريتيم، ببون في ألمانيا، في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وكانت حلقة العمل مفتوحة أمام جميع الأطراف والمنظمات المعتمدة بصفة مراقب التي شاركت في الدورتين.

(٣) ترد رسائل الرئيسين بشأن تلك الاجتماعات غير الرسمية والاجتماعات الثنائية في العنوان التالي: <http://unfccc.int/7376>.

٩- وانطلقت حلقة العمل بعرض عام تناول النتائج الرئيسية لحلقة العمل التي نُظمت في آب/أغسطس ٢٠١٢، في بانكوك بتايلند لبحث خيارات تمويل التنفيذ الكامل للأنشطة المتصلة بالمبادرة المعززة[٤]، تلته بيانات قصيرة أدلى بها ممثلو خمسة أطراف يتألف منها فريق المناقشة[٥]، ركز معظمها على الرد على مجموعة أسئلة محددة طرحها الرئيسان. وبعد جلسة أسئلة وأجوبة، أجرى المشاركون في حلقة العمل مناقشة عامة لمجموعة الأسئلة نفسها. واختتمت حلقة العمل بعرض الرئيسين موجزاً شمل النقاط الرئيسية.

١٠- وترد معلومات مفصلة عن حلقة العمل في موقع الاتفاقية الإطارية الشبكي[٦].

حلقة العمل الثانية بشأن التمويل القائم على النتائج

١١- نُظمت حلقة العمل الثانية بشأن التمويل القائم على النتائج من أجل التنفيذ الكامل لأنشطة المبادرة المعززة على مدى يومين، في مركز بحوث العلوم الاجتماعية Wissenschaftszentrum، ببون في ألمانيا، يومي ٢١ و٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٣. وقدمت المفوضية الأوروبية وحكومة النرويج الدعم المالي لتنظيم حلقة العمل.

١٢- وشارك ما مجموعه ٩١ ممثلاً في حلقة العمل الثانية، يمثلون ٤٢ طرفاً غير مدرج في المرفق الأول للاتفاقية، و١٦ طرفاً مدرجاً في المرفق الأول للاتفاقية، وثماني منظمات حكومية دولية، وتسع منظمات غير حكومية[٧]. وفيما يلي المنظمات الحكومية الدولية الممثلة: اتفاقية التنوع البيولوجي، والصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، والمركز العالمي للحراجة الزراعية، والبنك الدولي.

١٣- وقدم الرئيسان، في اليوم الأول من حلقة العمل، عرضاً تناولا فيه النتائج الرئيسية المنبثقة عن حلقة العمل الأولى المشار إليها في الفقرات ٨-١٠ أعلاه، تلته عروض شتى بشأن سبل ووسائل تحويل المدفوعات وسبل تحسين تنسيق التمويل القائم على النتائج. وبعد ذلك، أجرى المشاركون في حلقة العمل مناقشات عامة بشأن الموضوعين المذكورين، وتبادلوا الآراء بشأن مجموعة من الأسئلة المحددة طرحها الرئيسان. وقُسِّم اليوم الثاني من حلقة العمل إلى

(٤) يمكن الاطلاع على تفاصيل حلقة العمل المذكورة في العنوان التالي: <http://unfccc.int/7028>.

(٥) مُثِّلت في فريق المناقشة البلدان التالية: أستراليا وألمانيا/الاتحاد الأوروبي وإندونيسيا وغانا وكوستاريكا.

(٦) <http://unfccc.int/7671>.

(٧) قبل حلول موعد تنظيم حلقة العمل، وجَّهت الأمانة دعوة إلى كل واحدة من فئات منظمات المجتمع المدني التسع. وقد عيّنت ثلاث منها خبراء لحضور حلقة العمل هي: المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة، والمنظمات غير الحكومية المعنية بالبحوث والمنظمات غير الحكومية المستقلة، والمنظمات غير الحكومية المعنية بقطاعي الأعمال والصناعة. ولمعرفة المنظمات التي مثلت الفئات الثلاث، يرجى الرجوع إلى قائمة المشاركين في حلقة العمل.

جلستين مواضيعيتين، تناولت كل واحدة منهما مجموعة مستقلة من الأسئلة المحددة التي طرحها الرئيسان. واستُهل اليوم الثاني بعروض تطرقت إلى سبل تحفيز المنافع من غير الكربون، تلتها مناقشات عامة بشأن الموضوع نفسه. وفي الجلسة الأخيرة، حدد المشاركون في حلقة العمل وناقشوا العناصر الرئيسية التي ينبغي النظر فيها لدى تصميم هيكل للتمويل القائم على النتائج من أجل التنفيذ الكامل لإجراءات المبادرة المعززة.

١٤- وترِد معلومات مفصلة عن حلقة العمل، فضلاً عن موجز غير رسمي لحلقة العمل أعدّه الرئيسان، في موقع الاتفاقية الإطارية الشبكي[٨].

ثالثاً- سبل ووسائل تحويل المدفوعات وسبل تحسين تنسيق التمويل القائم على النتائج

ألف- موجز العروض

١٥- يلخص هذا الفرع العروض والبيانات التي أُدلي بها في حلقتي العمل بشأن سبل ووسائل تحويل المدفوعات وسبل تحسين تنسيق التمويل القائم على النتائج.

١- موجز القضايا التي تناولتها حلقة العمل الأولى

١٦- تمهيداً لحلقة العمل الأولى، قُدّم تذكير مقتضب بالمناقشات المتعلقة بتمويل المبادرة المعززة، التي جرت في إطار الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية، من خلال عرض موجز تناول النتائج المنبثقة عن حلقة العمل السابقة المشار إليها في الفقرة ٩ أعلاه[٩]. وأبرز العرض ثلاثة مجالات مواضيعية هي: (أ) خيارات التمويل وموارده والاعتبارات التمكينية ذات الصلة؛ (ب) دور القطاع الخاص في الاستثمارات المتعلقة بالمبادرة المعززة؛ (ج) العناصر الرئيسية لإطار لتمويل التنفيذ الكامل للإجراءات القائمة على النتائج ضمن المبادرة المعززة.

١٧- وبعد ذلك، شكّل خمسة ممثلين لأطراف فريقَ مناقشة وقدم كل منهم آراءه ردّاً على سؤال معيّن طرحه الرئيسان. وشملت الردود الجوانب التالية المتعلقة بسبل ووسائل تحويل المدفوعات لصالح الإجراءات القائمة على النتائج: السمات الفريدة لتمويل أنشطة المبادرة المعززة؛ والتحديات أو العقبات التي تواجهها البلدان النامية الأطراف في الوصول إلى مدفوعات قائمة على النتائج و/أو تلقيها لتنفيذ المبادرة المعززة، والسبل الكفيلة بالتصدي لتلك التحديات والعقبات؛ والطرق التي تتبعها المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف لتذليل

(٨) <http://unfccc.int/7729>.

(٩) يرِد التقرير الكامل عن حلقة العمل في الوثيقة FCCC/AWGLCA/2012/INF.8.

العقبات؛ ومتطلبات زيادة حجم التمويل والاستثمار وضمان إمكانية التنبؤ بهما؛ والسبل والوسائل الممكنة لكفالة الربط بين المدفوعات القائمة على النتائج ومعالجة الضمانات ومراعاتها، ومعالجة أسباب إزالة الغابات والحد من المخاطر (انظر الفصل ثالثاً-باء-١ أدناه للاطلاع على مزيد من المعلومات عن هذه المناقشات).

٢- موجز العروض المقدمة في حلقة العمل الثانية

١٨- قدم الرئيسان، في حلقة العمل الثانية، إحاطة بشأن النتائج الرئيسية المنبثقة عن حلقة العمل الأولى. وعرض أحد رئيسي برنامج عمل مؤتمر الأطراف المتعلق بالتمويل الطويل الأجل، السيد مارك ستوري (السويد)، معلومات محدَّثة عن الأنشطة التي يجري تناوُلها في إطار برنامج العمل[١٠]. وبعدئذ، قُدّمت عدة عروض أبرزت آراء ومقترحات بشأن السبل الممكنة للمضي قدماً ببرنامج العمل المتعلق بالتمويل القائم على النتائج.

١٩- واقترح ممثل البرازيل هيكلاً للمدفوعات القائمة على النتائج من أجل تنفيذ أنشطة المبادرة المعززة، رأى أنه سيكون بسيطاً وفعالاً في توفير دعم كاف ويمكن التنبؤ به للبلدان النامية. ويضم الهيكل المقترح ثلاثة عناصر رئيسية هي: (أ) الصندوق الأخضر للمناخ باعتباره أهم مؤسسة مالية متعددة الأطراف؛ (ب) تعيين كل بلد نام كياناً وطنياً لتنسيق المبادرة المعززة؛ (ج) استحداث مستودع بيانات شبكي تدرج فيه نتائج المبادرة المعززة ضمن موقع الاتفاقية الإطارية الشبكي. وأبرز العرض الدور المحوري الذي يؤديه الصندوق الأخضر في كفالة تلقي البلدان النامية مدفوعات لقاء جزء كبير من إجراءاتها ونتائجها في إطار المبادرة المعززة، إما من خلال تمويل مسبق لاستعدادها أو من خلال مدفوعات لاحقة في شكل منح مقابل نتائج يمكن قياسها والإبلاغ عنها والتحقق منها تماماً (نهج غير قائم على السوق). وستتولى الوحدات الوطنية المعنية بتنسيق المبادرة المعززة مواءمة طلبات الحصول على المدفوعات وتلقّيها، فضلاً عن إسناد تحقيق النتائج إلى الجهات الفاعلة دون الوطنية على النحو المحدد وفقاً لأولويات كل بلد وظروفه. ويشمل المقترح أيضاً استحداث مستودع بيانات شبكي، يسمى 'أداة المطابقة'، تُحفظ فيه معلومات نتائج المبادرة المعززة وتُتتبّع فيه المدفوعات القائمة على النتائج. وقدم ممثل البرازيل نقطة إضافية مفادها أن اتباع نُهُج ملائمة قائمة على السوق أمر يستبعد استخدام آليات المعاوضة.

٢٠- وعرضت ممثلة بابوا غينيا الجديدة، باسم ائتلاف بلدان الغابات المطيرة، آراء بشأن طرائق تحويل المدفوعات لصالح الإجراءات القائمة على النتائج في إطار المبادرة المعززة. وأشير في هذا الصدد إلى أربعة تحديات رئيسية هي: نقص الإجراءات الملموسة؛ وانعدام الكفاءة أو الفعالية في أداء آليات التمويل؛ ونقص التمويل؛ وغياب إدارة دولية منسقة وفعالة.

(١٠) ترد معلومات إضافية عن الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج عمل مؤتمر الأطراف المتعلق بالتمويل الطويل الأجل في العنوان التالي: <http://unfccc.int/6814>.

وحددت الممثلة أيضاً عدة ثغرات في التمويل الحالي للمبادرة المعززة، منها عدم التنسيق بين آليات التمويل والافتقار إلى الانسجام وإلى معايير موحدة. وأشارت إلى وجود التباس على مستويات شتى بين البلدان المنفذة والجهات المانحة ومؤسسات التمويل وسائر الجهات المعنية من أصحاب المصلحة. وبغية معالجة التحديات والثغرات القائمة وحل مشكلة عدم التنسيق، يقترح الائتلاف إنشاء هيئة لإدارة المبادرة المعززة بهدف تنسيق طلبات الدعم وتدبير شؤونها وتيسير حشد الدعم المالي والتكنولوجي وزيادة نطاقه، والحرص على الشفافية والإنصاف في توزيع الأموال، وتلبية الاحتياجات التقنية والاحتياجات في مجال بناء القدرات.

٢١- وأبرز ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات طرائق مختلفة تُتَّبع في بحث نُهج السياسات والحوافز الإيجابية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وذهب إلى أن النهج الذي يجعل من الكربون محور الاهتمام في المبادرة المعززة يركز في معظمه على إجراءات التخفيف ويستند إلى المدفوعات اللاحقة والنهُج القائمة على السوق. واقترح الممثل اتباع النهج الجامع بين التخفيف والتكيف (النهج الجامع)، وهو نهج صُمم للنهوض فعلاً بالنهُج غير القائمة على السوق ويركز على استدامة إجراءات التخفيف من خلال تكيفٍ كلي وشامل ومتكامل. ويستند النهج الجامع إلى تمويل عام مستدام، يشمل التمويل المسبق واللاحق، لتنفيذ إجراءات قائمة على النتائج، على نحو يراعي مؤشرات التخفيف والتكيف المشتركة. ويدعو المقترح أيضاً الصندوق الأخضر للمناخ إلى استحداث نافذة خاصة بإجراءات 'تخفيف أثر تغير المناخ في الغابات والتكيف معه'.

٢٢- وأبرز ممثل كولومبيا آراء بلده بشأن هيكل تمويل المبادرة المعززة القائم على النتائج، وردّ على الأسئلة التي طرحها الرئيسان. وعرض ثلاثة جوانب رئيسية في الهيكل هي: ضمان وجود ترابطات بين العناصر المنهجية والإبلاغية والتمويل المقدم للإجراءات القائمة على النتائج؛ ومراقبة الترابطات القائمة بين المبادرة المعززة وسائر الهيئات والمسارات التفاوضية في إطار الاتفاقية؛ وتقديم الإرشادات إلى الصندوق الأخضر للمناخ. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح الممثل استحداث سجل لتتبع الوحدات المعنية بالمبادرة المعززة. وعلاوة على ذلك، اقترح ممثل كولومبيا أن يقدم مؤتمر الأطراف إرشادات إلى مجلس الصندوق الأخضر، يمكن أن تشمل ما يلي: تشجيع الصندوق على اعتماد واتباع الإرشادات المنهجية المتعلقة بالإجراءات القائمة على النتائج المتخذة في إطار المبادرة المعززة وذلك سواء على الصعيد الوطني أو مرحلياً على الصعيد دون الوطني؛ وتشجيع الصندوق على دعم تمويل المرحلة الثانية[(١١)] من المبادرة المعززة؛ وتوجيه الصندوق إلى النظر في استحداث نافذة خاصة بالمبادرة المعززة.

(١١) تتعلق المرحلة الثانية من المبادرة المعزَّزة بتنفيذ سياسات وتدابير وطنية واستراتيجيات أو خطط عمل وطنية يمكن أن تشمل مواصلة بناء القدرات، وتطوير ونقل التكنولوجيات، وأنشطة توضيحية قائمة على النتائج (المقرر ١/م أ-١٦، الفقرة ٧٣).

٢٣- وعرض ممثل المبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة سبعة دروس مستخلصة من إشراك القطاع الخاص في الاستثمارات المتعلقة بالمبادرة المعززة هي كالآتي: (أ) سيتدفق رأس مال القطاع الخاص على نطاق واسع إذا كانت الحوافز مصممة جيداً؛ (ب) ينبغي أن يُحرص فيما يوضع من سياسات طويلة الأجل ويمكن التنبؤ بها على تلبية أربعة شروط هي: كفاية المدة، والجدوى التجارية، والالتزام القانوني، وسهولة الاستيعاب؛ (ج) ينبغي تعبئة التمويل حالما توضع الحوافز المناسبة، ذلك أن كثيراً من الأنشطة الخضراء يتطلب احتياجات مالية مسبقة كبيرة؛ (د) عرض التمويل؛ (هـ) طلبه عنصران هامان؛ (و) تؤدي المدفوعات القائمة على النتائج إلى فوائد كثيرة في ميادين مالية أخرى، كما هو الحال في التمويل الاجتماعي القائم على سندات المنفعة العامة؛ (ز) تتسم المدفوعات القائمة على النتائج بأهمية بالغة، ومع ذلك يجب ألا نغفل 'المشهد العام'. وبغية زيادة نطاق تمويل المبادرة المعززة من خلال حشد رأس مال القطاع الخاص، لا بد من بلورة سمات مغرية تكافئ مخاطر الاستثمار في المبادرة المعززة أو تقديم أدلة مقنعة على المزايا التجارية المتأتية من هذا الاستثمار.

٢٤- وأدلى ممثلو أربع منظمات حكومية دولية[١٢] ببيانات تناولوا فيها تجاربهم و/أو آراءهم بشأن تحويل المدفوعات لتمويل الأنشطة القائمة على النتائج في إطار المبادرة المعززة. وأُقرّ بأن المدفوعات القائمة على النتائج حافز قوي، غير أن تفعيلها يتطلب أيضاً وقتاً طويلاً وموارد كثيرة، لأن المؤسسات والقدرات والأطر التنظيمية اللازمة لتلقي المدفوعات القائمة على النتائج معقدة ويستغرق إنشاؤها وقتاً طويلاً. وأيد الممثلون رأياً مفاده أن توخي نتائج محددة تحديداً جيداً واتباع عمليات متينة للقياس والإبلاغ والتحقق ومعالجة الضمانات على نحو سليم شروط لا بد منها لتلقي المدفوعات القائمة على النتائج. وذهب البعض إلى أن وجود كيان وطني واحد يمكن أن يكون مفيداً في مواجهة التحديات التي تعترض التنسيق، وإلى أن هناك حاجة أيضاً إلى تحسين التنسيق بين المانحين. وأُعرب عن شاغل إزاء ضرورة توفير تمويل مستمر لأنشطة التأهب في إطار المبادرة المعززة بسبب أوجه التعقد والقيود الزمنية التي تميز عملية التأهب، وإزاء الحاجة أيضاً إلى مزيد من الأنشطة التوضيحية لتجميع التجارب في مجال التمويل القائم على النتائج.

باء- القضايا الرئيسية التي أُبرزت خلال المناقشات

٢٥- يقدم هذا الفرع موجزاً بالقضايا الرئيسية التي أُبرزت خلال المناقشات المتعلقة بسبل ووسائل تحويل المدفوعات وسبل تحسين تنسيق التمويل القائم على النتائج في كلتا حلقتي العمل.

(١٢) الصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، والبنك الدولي.

١- القضايا الرئيسية المتصلة بسبل ووسائل تحويل المدفوعات، التي أُبرزت خلال حلقة العمل الأولى

٢٦- طرح الرئيسان، استناداً إلى مشاوراتهما مع الأطراف، مجموعة من الأسئلة لتوجيه المناقشات خلال حلقة العمل الأولى (انظر المرفق للاطلاع على الأسئلة).

٢٧- ورداً على السؤال الأول، حددت الأطراف عدداً من السمات الفريدة التي تؤثر في تمويل المبادرة المعززة، منها كون المبادرة المعززة مسألة ترتبط بالأراضي وتشمل مساحات واسعة؛ وارتباطها بمسألة حساسة هي حيازة الأراضي والحقوق في الأراضي؛ وكون أسباب إزالة الغابات وتدهورها أكثر تعقداً من أسباب الانبعاثات في قطاعات أخرى؛ وتوقُّع إسهام المبادرة المعززة في تحقيق مزايا أخرى بمعالجة مسألة الضمانات ومراعاتها؛ وكون المدفوعات ستُقدَّم في وقت لاحق وستستند إلى النتائج. وفي المقابل، حددت الأطراف أيضاً عناصر مشتركة تتقاسمها المبادرة المعززة مع خيارات التخفيف في قطاعات أخرى، بما يشمل اعتماد مفهوم موحد للقياس والإبلاغ والتحقق استناداً إلى وحدة هي الطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وتحديد مستوى مرجعي وتقييم الأداء بناءً على أساس مرجعي.

٢٨- وأشارت البلدان النامية الأطراف إلى عقبات تعترض الوصول إلى مدفوعات قائمة على النتائج لتنفيذ المبادرة المعززة و/أو تعترض تلقيها، من بينها اختلاف الشروط والعمليات والمعايير باختلاف قنوات التمويل، مما يؤدي إلى عدم تنسيق الدعم المقدم لتنفيذ المبادرة المعززة ويؤدي أيضاً إلى عدم الإنصاف في تخصيص الأموال. وأثيرت أيضاً قضية محدودية التمويل القائم، ولا سيما غياب إمكانية التنبؤ بالتمويل، ووجود ثغرة بين تمويل البداية السريعة والتمويل الطويل الأجل. وأضاف بعض الأطراف أن الطلب على وحدات خفض الانبعاثات المتأتية من الاتجار بالانبعاثات هو طلب محدود في الوقت الراهن ولا يمكن التنبؤ به. وتتصل العقبات الأخرى المذكورة في هذا الصدد بالأوضاع التنظيمية الوطنية في البلدان النامية والقدرات المؤسسية والبشرية، إذ ليست هذه البلدان جاهزة للتعامل وفق ما يطلبه المانحون مع المدفوعات المخصصة للإجراءات القائمة على النتائج في إطار المبادرة المعززة. وأُبرزت الحاجة إلى مواصلة مناقشة سبل تحفيز المنافع من غير الكربون لزيادة توضيح نطاقها ودورها.

٢٩- وأشير إلى أن التصدي للعقبات المذكورة أعلاه سيتطلب من جميع الأطراف العمل في إطار شراكة. ومن المهم للغاية وجود تمويل مستدام واسع النطاق ويمكن التنبؤ به، فضلاً عن التحلي بالشفافية والإنصاف في توزيع المدفوعات. وحددت أطراف دوراً رئيسياً للصندوق الأخضر للمناخ في تيسير تحقيق هذا الهدف، وأعربت عن توقعها أن يأتي معظم التمويل من القطاع العام، بينما ذهبت أطراف أخرى إلى أن حجم التمويل اللازم سيتطلب من القطاع الخاص الاضطلاع بدور هام في تمويل المبادرة المعززة. ويرى بعض الأطراف أن وجود هيكل مبسط مركزي وفعال للمدفوعات القائمة على النتائج على الصعيد الدولي هو

أفضل سبيل لتعزيز التآزر بين مختلف مصادر التمويل وضمان التنسيق والانسجام. ويمكن استخدام هذا الهيكل باعتباره 'مركزاً' لتعزيز التعاون الإقليمي. ورأت أطراف أن ما سيكون مهماً هو بناء القدرات وتوفير المساعدة التقنية، ولا سيما لأقل البلدان نمواً، لمساعدة البلدان على الانتقال من أنشطة التأهب إلى الإجراءات القائمة على النتائج. وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت أطراف أهمية استكمال العمل المتعلق بالإرشادات المنهجية في إطار الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، وبخاصة فيما يتعلق بقياس أنشطة المبادرة المعززة والإبلاغ عنها والتحقق منها.

٣٠- وتضم بعض العناصر الرئيسية لزيادة حجم التمويل وكفالة إمكانية التنبؤ به، التي حُددت أثناء حلقة العمل ما يلي: الأخذ بنهج الإدارة الرشيدة على جميع المستويات (المحلي والوطني والدولي) وفي جميع القطاعات؛ وأهمية التقدم في استكشاف الطرائق المتصلة بالمدفوعات القائمة على النتائج وبقياس أنشطة المبادرة المعززة والإبلاغ عنها والتحقق منها؛ وتهيئة بيئة مواتية، بما في ذلك بناء القدرات المؤسسية لإنشاء آلية لحفز المدفوعات القائمة على النتائج والاستجابة لمتطلبات هذه الآلية. وأُكد أن من المهم للغاية وضع نظام شامل يتسم بمرونة كافية لمراعاة اختلاف الظروف الوطنية والسماح للبلدان باختيار ما يناسبها. وأضاف بعض الأطراف أن هناك حاجة إلى تقييم المخاطر والحد من مخاطر الاستثمار لاجتذاب الاستثمارات العامة والخاصة.

٣١- وذهبت أطراف، خلال المناقشة، إلى أن من المهم للغاية، لنجاح المبادرة المعززة، معالجة الضمانات ومراعاتها، ومعالجة أسباب إزالة الغابات وتدهورها، والحرص على استفادة السكان المحليين من منافع المبادرة المعززة، بوسائل منها تحسين مشاركة المجموعات المعنية من أصحاب المصلحة المحليين والإقليميين والجماعات المحلية وسكان الشعوب الأصلية. وفيما يتعلق بمعالجة الأسباب، رُئي أن من المفيد بحث قضايا أوسع نطاقاً، مثل إتاحة حوافز للزراعة المستدامة، وإعادة النظر في الحوافز التي يمكن أن تؤدي إلى آثار عكسية، وتعزيز رصد ومراقبة قطع الأشجار غير المشروع. وأشار أحد الأطراف إلى أن من الممكن، في الأطر القانونية والسياساتية الوطنية، النظر في تحديد منافع من غير الكربون ومصادر تمويل معيّنة للمكافأة على تلك المنافع. وبالإضافة إلى ذلك، أشير إلى ضرورة بناء قدرات التنفيذ على الصعيد دون الوطني. ويمكن أن تؤدي معالجة الصلة بين التخفيف والتكيف بطريقة متكاملة وشاملة إلى زيادة القدرة على التأقلم والحد من المخاطر، مما يفضي إلى تحسين سبل عيش السكان ورفاههم.

٢- القضايا الرئيسية التي أُبرزت خلال حلقة العمل الثانية

٣٢- تواصلت أثناء الجلسة الموضوعية الأولى من حلقة العمل الثانية المناقشات المتعلقة بسبل ووسائل تحويل المدفوعات، التي استُهلت في حلقة العمل الأولى. وفي تلك الجلسة، أتيحت للأطراف أيضاً فرصة بحث سبل تحسين تنسيق التمويل القائم على النتائج لتنفيذ

المبادرة المعززة. وصاغ الرئيسان مجموعة من الأسئلة لتوجيه المناقشات في تلك الجلسة، مراعيين في ذلك الآراء التي أعربت عنها الأطراف في حلقة العمل الأولى وخلال الاجتماعات غير الرسمية (انظر المرفق للاطلاع على الأسئلة).

٣٣- وتمهيداً للمناقشات، عرض الرئيسان فهمهما للأحكام والعناصر المتعلقة بالإرشادات المنهجية وخيارات التمويل المتاحة أصلاً، على النحو الوارد في المقررات ٤/م أ-١٥ و١/م أ-١٦ و٢/م أ-١٧ و١٢/م أ-١٧، والبحث الجاري بشأن القضايا المنهجية الأخرى. وأشارا إلى أن مؤتمر الأطراف قد اتفق، عملاً بالمقرر ٢/م أ-١٧[١٣]، على أن ما يُقدَّم على أساس النتائج من تمويل جديد إضافي وقابل للتنبؤ به يمكن أن يتأتى من مصادر متنوعة عامة وخاصة وثنائية ومتعددة الأطراف، بما فيها المصادر البديلة. وبالإضافة إلى ذلك، أشارا إلى كيانات التمويل الموجودة في إطار الاتفاقية وخارجها التي تدعم في الوقت الراهن الإجراءات المتصلة بالمبادرة المعززة في البلدان النامية. ودعا الرئيسان الأطراف إلى أن تراعي أسئلتهما وتنظر في العناصر أو الحلقات المفقودة الغائبة التي قد تلزم بدورها لإكمال صورة التمويل القائم على النتائج لتنفيذ المبادرة المعززة، وفي نوع الإرشادات التي يمكن أن يقدمها مؤتمر الأطراف بشأن هذه المسألة. واقترحا إنشاء 'مركز للمعلومات' يمكن أن ييسر تتبُّع وتنسيق المعلومات والتقارير الواردة من البلدان التي تنفذ المبادرة المعززة وقنوات المانحين الثنائية والمتعددة الأطراف وكيانات تشغيل الآلية المالية للاتفاقية.

نقاط التقارب الرئيسية

٣٤- تسنى للأطراف، في المناقشات التي جرت في الجلسة ذات الصلة، التوصل إلى أرضية مشتركة بشأن عدد من العناصر. وشملت هذه العناصر عدة مبادئ توجيهية للتمويل القائم على النتائج، وعوامل تشكل الحلقات المفقودة المشار إليها في الفقرة ٣٣ أعلاه، مثل مركز المعلومات، وكيانات التنسيق الوطنية، والدور الذي يمكن أن يؤديه الصندوق الأخضر للمناخ في هيكل لتمويل المبادرة المعززة القائم على النتائج.

٣٥- *المبادئ التوجيهية:* حُددت مبادئ شتى يمكن أن توجه تحويل المدفوعات القائمة على النتائج من أجل التنفيذ الكامل لأنشطة المبادرة المعززة. وتشمل المبادئ المقترحة ما يلي: (أ) اعتماد تنظيم مبسط وأيسر يكفل فعالية التمويل وشفافيته؛ (ب) ضمان الإنصاف في توزيع التمويل؛ (ج) ضمان انطباق الإرشادات الخاصة بالمبادرة المعززة على جميع المؤسسات المالية؛ (د) كفالة مشاركة البلدان النامية الأطراف على نطاق واسع؛ (هـ) ضمان السلامة البيئية للإجراءات القائمة على النتائج؛ (و) تفادي الحساب المزدوج وسد ثغرات التمويل ودرء ازدواجية الجهود؛ (ز) تقليص البيروقراطية إلى أقصى حد؛ (ح) خفض تكاليف المعاملات.

(١٣) المقرر ٢/م أ-١٧، الفقرة ٦٥.

٣٦- *تتُّبع النتائج والمدفوعات المرتبطة بها:* أيّدت الأطراف الرأي القائل إن إنشاء مركز للمعلومات على المستوى الدولي (أو مستودع رقمي أو سجل أو سجل تتبعي أو مركز لتبادل المعلومات) يمكن أن ييسر شفافية ومتانة نتائج المبادرة المعززة وشفافية المدفوعات المرتبطة بها. كما سيساعد مركز المعلومات في جمع وحفظ معلومات النتائج التي شملها القياس والإبلاغ والتحقق (بما يشمل جميع العناصر اللازمة للإجراءات القائمة على النتائج، الواردة في المقررات ٤/م أ-١٥ و١/م أ-١٦ و٢/م أ-١٧ و١٢/م أ-١٧، وفي أي مقررات أخرى ذات صلة صادرة عن مؤتمر الأطراف)، وفي تتبُّع المدفوعات لتفادي الحساب المزدوج وسد ثغرات التمويل ودرء ازدواجية الجهود. ومن شأن المركز أيضاً أن ييسر الحصول على المعلومات ذات الصلة التي تحتاج إليها البلدان المنفذة والجهات المانحة والمؤسسات المالية، بما فيها كيانات تشغيل الآلية المالية للاتفاقية، مثل المعلومات المتعلقة بكيفية معالجة مسألة الضمانات ومراعاتها، على النحو المبلغ عنه عن طريق نظام المعلومات المتعلقة بالضمانات، فضلاً عن تيسير اتخاذ القرارات. ولا ينبغي أن تتداخل وظائف مركز المعلومات هذا مع وظائف الهيئات القائمة والترتيبات المؤسسية الأخرى في إطار الاتفاقية.

٣٧- *كيان التنسيق:* أبدت الأطراف، خلال المناقشات، اهتماماً بمقترح إنشاء كيانات وطنية لتنسيق المبادرة المعززة أو تعيين منسقين وطنيين معنيين بالمبادرة المعززة. ورأت الأطراف أن من شأن ذلك الكيان أن ييسر تدفق المعلومات عن النتائج والمدفوعات تدفقاً شفافاً. ووفقاً للمقترح البرازيلي، سيعمل كيان التنسيق الوطني المعني بالمبادرة المعززة على الصعيدين الدولي والوطني، فييسر التنسيق على الصعيدين ويحفظ معلومات دقيقة. وبوجه أخص، سيتولى الكيان، على الصعيد الدولي، مسؤولية الوصول إلى المدفوعات وتلقيها مقابل النتائج ومقابل التوقيع على الاتفاقات ذات الصلة مع كيانات تشغيل الآلية المالية للاتفاقية، ومع المؤسسات المالية والجهات المانحة الأخرى، بينما سيتولى، على الصعيد الوطني، مسؤولية إسناد تحقيق النتائج إلى سائر الجهات الفاعلة الوطنية أو دون الوطنية في سياق تنفيذ المبادرة المعززة. ومن شأن إنشاء كيان تنسيق وطني أيضاً أن يضمن أن تكون ترتيبات تقاسم المنافع شفافة وأن تظل حقاً وطنياً بحتاً.

٣٨- *دور الصندوق الأخضر للمناخ:* أيّد عدد كبير من الأطراف الرأي القائل إن الصندوق الأخضر للمناخ ينبغي أن يضطلع بدور مركزي في هيكل لتمويل المبادرة المعززة القائم على النتائج، بالإضافة إلى قنوات التمويل الأخرى الثنائية والمتعددة الأطراف. ورأت أطراف شتى أن على مؤتمر الأطراف أن يقدم إرشادات إلى الصندوق فيما يتعلق بتوفير التمويل لأنشطة المبادرة المعززة. وقُدم مقترح مفاده أن الإرشادات الموجهة إلى الصندوق يمكن أن تتيح مجموعة من الخيارات المتصلة بالمدفوعات (مثل ضمان الإنصاف في توزيع الموارد وتحديد عتبات للمدفوعات) وأن تضمن دعم التمويل المسبق إجراءات التأهب والتمويل اللاحق الإجراءات القائمة على النتائج (انظر أيضاً الفقرة ٢٢ أعلاه).

٣٩- *دور مؤسسات التمويل:* أشار عدد كبير من الأطراف إلى أهمية تنسيق التمويل الذي يمكن أن يتأتى من مؤسسات تمويل أخرى، مثل، مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات، أو برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، من أجل تنفيذ إجراءات قائمة على النتائج في إطار المبادرة المعززة. ومع أن مؤتمر الأطراف غير مؤهل لتوجيه إرشادات إلى تلك المؤسسات، اتفقت أطراف كثيرة على أنه ينبغي لمؤتمر الأطراف أن 'يدعو' تلك المؤسسات إلى أن تنسق عملها مع عمل كيانات تشغيل الآلية المالية للاتفاقية أو 'يشجعها' على ذلك، وكذلك على استخدام الإرشادات المنهجية المتفق عليها التي اعتمدها مؤتمر الأطراف.

٤٠- *عناصر رئيسية أخرى:* أشارت الأطراف إلى أن هيكل التمويل القائم على النتائج من أجل التنفيذ الكامل للمبادرة المعززة ينبغي أن يُقرّ بعدة عناصر لا بد من وجودها قبل تقديم مدفوعات قائمة على النتائج، وهي كالآتي:

(أ) أهمية توفير التمويل الكافي لمراحل التأهب في إطار المبادرة المعززة باعتباره شرطاً ضرورياً لتنفيذ إجراءات قائمة على النتائج؛

(ب) ضرورة إرساء جميع العناصر المبينة في الفقرة ٧١ من المقرر ١/م أ-١٦ (استراتيجية وطنية، ومستوى مرجعي وطني للانبعاثات من الغابات/مستوى مرجعي وطني للغابات، ونظام وطني لرصد الغابات، ونظام لتقديم المعلومات عن كيفية معالجة ومراعاة الضمانات)، باعتبار ذلك شرطاً لا بد منه لتلقي التمويل القائم على النتائج؛

(ج) توفير معلومات عن كيفية معالجة الضمانات ومراعاتها، باعتبار ذلك شرطاً لتلقي التمويل القائم على النتائج.

قضايا أخرى أثيرت وقضايا ومقترحات تتطلب مزيداً من البحث أو الصياغة

٤١- دواعي القلق المتصلة بالحالة الراهنة للتمويل المقدم لتنفيذ المبادرة المعززة: رداً على السؤال المتعلق بالشكل الذي يمكن أن يتخذه هيكل المدفوعات القائمة على النتائج لتنفيذ أنشطة المبادرة المعززة في إطار الاتفاقية، أبرز العديد من البلدان النامية الحالة الراهنة لتمويل المبادرة المعززة. ورأت تلك البلدان أن حالة التمويل الراهنة مفرطة التجزؤ، بحيث يدعم عدد من مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف من خارج الاتفاقية و/أو جهات مانحة ثنائية الاحتياجات المالية للبلدان النامية فيما يتصل بالمبادرة المعززة. ولا توجد معايير موحدة لتوجيه الأهلية للحصول على التمويل، كما لا توجد إرشادات بشأن الإنصاف في توزيع التمويل على البلدان النامية التي تنفذ إجراءات المبادرة المعززة.

٤٢- وقد أعربت البلدان النامية التي تسعى إلى تنفيذ إجراءات التأهب في إطار المبادرة المعززة عن قلق من أن التمويل المقدم لمراحل التأهب ولمعالجة أسباب إزالة الغابات وتدهورها غير كاف ويصعب الوصول إليه. وأبدت انشغالها أيضاً من 'شروط انقضاء' أجل الصكوك

المنظمة لما هو موجود من قنوات التمويل المتعددة الأطراف، مثل انتهاء عمل مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات بحلول عام ٢٠٢٠، مما قد يقلص من حجم التمويل المتاح لإجراءات التأهب في إطار المبادرة المعززة.

٤٣- وذهب كثير من البلدان النامية الأطراف إلى أن الهيكل الراهن لتمويل المبادرة المعززة لا يمكن أن يستمر على حاله إذا أريد أن يتسنى له كفالة زيادة نطاق التمويل من أجل التنفيذ الكامل للمبادرة المعززة في البلدان النامية. ولا بد من تمديد الأفق الزمني لكفالة وجود تمويل كاف ويمكن التنبؤ به وتنسيقه. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت بضعة أطراف إلى ضرورة الحسم أولاً في التمويل الطويل الأجل للأنشطة المتصلة بالمناخ وفي هيكله قبل البت في التمويل المتعلق بالمبادرة المعززة.

٤٤- *هيئة للإدارة:* لدى تناول الحالة الراهنة للتمويل المتجزئ، اقترح العديد من البلدان النامية الأطراف إنشاء هيئة لإدارة المبادرة المعززة. ووفقاً لهذا المقترح، يمكن أن تشمل وظائف هذه الهيئة ما يلي: (أ) تلقي طلبات الدعم وتنسيقها وإدارتها؛ (ب) تيسير حشد التمويل وزيادة نطاقه وتعبئة الدعم التقني؛ (ج) توجيه إرشادات إلى كيانات تشغيل الآلية المالية للاتفاقية؛ (د) الحرص على الشفافية والإنصاف في توزيع التمويل. واقترحت بضعة أطراف الجمع بين مقترح البرازيل (اضطلاع الصندوق الأخضر للمناخ بدور مركزي، وإنشاء كيانات وطنية معنية بالتنسيق، ومستودع للبيانات) ومقترح ائتلاف بلدان الغابات المطيرة (إنشاء هيئة للإدارة). ومن شأن هذا المقترح المجمّع أن يتيح لهيكل المدفوعات القائمة على النتائج عناصر مؤسسية وإدارية ومعلومات، ويكفل الشفافية في الوصول إلى المدفوعات القائمة على النتائج وفي توزيعها.

٤٥- غير أن أطرافاً أخرى كثيرة لم تقتنع بأن هيئة الإدارة الجديدة ستعالج مسألة تجزؤ التمويل أو تضمن زيادة نطاق التمويل القائم على النتائج وتنسيقه. ورأى بعض الأطراف أن إقامة ترابطات مع الهيئات والعمليات الأخرى في إطار الاتفاقية (مثل الصندوق الأخضر للمناخ، واللجنة الدائمة المعنية بالتمويل، وآلية السوق الجديدة، وإطار النهُج المختلفة، وسجل إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً، والعمل المتعلق بالتمويل الطويل الأجل) بغية ضمان التمويل الكافي للمبادرة المعززة وزيادة نطاقه أجدى من إنشاء هيئة جديدة. واعتبر بعض الأطراف أن إنشاء هذه الهيئة الجديدة سيأتي بنتائج لا تصب في اتجاه الإبقاء على بساطة الهيكل وتقليص بيروقراطيته. وعلاوة على ذلك، أشارت أطراف إلى قيمة اتخاذ القرارات جماعياً من جانب مؤتمر الأطراف، وأعربت عن القلق إزاء إسناد اختصاصات إلى هيئات صغرى لاتخاذ القرارات. وبالإضافة إلى ذلك، أشير إلى أن إدارة تمويل المبادرة المعززة مسألة تشمل قطاعات اقتصادية أخرى كثيرة في البلدان المعنية.

٤٦- *دور سجل إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً:* أشارت بضعة أطراف إلى الفرق بين سجل إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً الذي ييسر مطابقة المشاريع بالتمويل، ومركز المعلومات الذي سيتتبع النتائج على الصعيد الدولي. وطُرح سؤال بشأن مدى إمكانية الارتقاء بالسجل لتلبية الاحتياجات المتعلقة بتتبع نتائج ومدفوعات المبادرة المعززة.

٤٧- *دور القطاع الخاص:* أبرز عدد من الأطراف الدور الهام الذي يضطلع به القطاع الخاص في حشد التمويل وزيادة نطاقه من أجل التنفيذ الكامل للمبادرة المعززة. وأثير شاغل بشأن عدم اليقين من حجم التمويل الذي يمكن أن يتأتى من النهُج غير السوقية وحدها ما لم يُعتبر النهج القائم على السوق مصدراً للتمويل. وأبدت أطراف شكوكاً إزاء قدرة الإجراءات القائمة على النتائج في إطار المبادرة المعززة على اجتذاب القطاع الخاص (بسبب مخاطر الاستثمار وعائداته)، وأشارت إلى ضرورة النظر إلى 'الجدوى التجارية' للمبادرة المعززة في ضوء أهداف التخفيف الطموحة وتوليد الطلب على أرصدة أو وحدات المبادرة المعززة. وساد رأي يدعو إلى ضرورة زيادة توضيح دور القطاع الخاص في تمويل التنفيذ الكامل للأنشطة القائمة على النتائج في إطار المبادرة المعززة.

٤٨- *دمج نُهج شتى، بما فيها النهُج غير القائمة على السوق:* شدد أحد الأطراف على أن هيكل التمويل القائم على النتائج من أجل التنفيذ الكامل للأنشطة المشار إليها في الفقرة ٧٠ من المقرر ١/م أ-١٦، لا يمكن أن يستند إلى نهج محوره الكربون فحسب، بل ينبغي أن يشمل تشكيلة من النهج تتضمن المدفوعات المسبقة واللاحقة المقدمة لمختلف الإجراءات، بما فيها إجراءات التخفيف والتكيف. وينبغي أن يُتاح للبلدان خيار انتقاء النهج الذي تفضله في مجال التمويل أو انتقاء خليط من النهُج. وأشار طرف آخر إلى أن التركيز ينبغي أن ينصب على القطاعات بدلاً من أن ينصب على التنفيذ على مستوى المشروع، أياً كان النهج المختار، سواءً أكان قائماً على السوق أم غير قائم عليها.

٤٩- *توجيه الإرشادات إلى الصندوق الأخضر للمناخ ومؤسسات التمويل الأخرى:* أُعرب عن شواغل إزاء دور الصندوق الأخضر للمناخ، بالنظر إلى عدم معرفة وقت تشغيله معرفة يقينية. وأثير قلق آخر إزاء قدرة الصندوق على تقييم التقارير المقدمة من البلدان بشأن إجراءاتها القائمة على النتائج في إطار المبادرة المعززة وبشأن الطلبات المتعلقة بالمدفوعات. وذهبت بضعة أطراف إلى إمكانية توجيه إرشادات إلى مرفق البيئة العالمية في انتظار بدء تشغيل الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، أقرت الأطراف بوجود حدود للإرشادات التي يمكن توجيهها إلى الصندوق. وأشارت عدة أطراف إلى أن التواصل مع الزملاء العاملين في مؤسسات التمويل الخارجية ذات الصلة أو التواصل مع أعضاء مجلس الصندوق وإطلاعهم على ما يستجد من احتياجات لدى البلدان المعنية بالمبادرة المعززة، يمكن أن ييسر الانسجام في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير التمويل القائم على النتائج.

٥٠- *تحديد مستويات التحفيز:* اقترحت مجموعة من البلدان المتقدمة الأطراف وضع أساس مرجعي للتحفيز قابل للقياس يكون عتبة للمدفوعات. وأعربت بضعة بلدان نامية أطراف عن تحفظات شديدة في هذا الصدد وأبدت قلقها من أن الحاجة إلى تحديد مستوى تحفيزي ترتبط بتحديد أهداف للبلدان النامية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تعقيد المفاوضات في المسائل المتصلة بالمبادرة المعززة.

رابعاً- سبل تحفيز المنافع من غير الكربون

ألف- موجز العروض

٥١- يلخص هذا الفرع العروض المقدمة في حلقة العمل الثانية بشأن سبل تحفيز المنافع من غير الكربون.

٥٢- واستهل الخبير الأول، من جامعة علوم الحياة في النرويج، عرضه بمقارنة مختلف خصائص وشروط الضمانات والمنافع من غير الكربون. فأما الضمانات فترتبط باستيفاء معايير دنيا محددة، وأما الترويج الفعلي للمنافع من غير الكربون فيتجاوز استيفاء المعايير الدنيا. وحدد الخبير خيارات شتى لكيفية الجمع بين المنافع المتأتية من الكربون ومن غير الكربون أو ضمّها من أجل المعاوضة، غير أنه أعرب أيضاً عن شواغل إزاء الجدوى التقنية والمالية من قياس المنافع من غير الكربون ومخاطر إثقال المبادرة المعززة بعناصر يمكن أن تزيد من تكاليف المعاملات، وصرف التمويل عن إجراءات خفض الانبعاثات. وعلاوة على ذلك، تساءل الخبير عما إذا كان من الممكن، بأي حال من الأحوال، أن تُعزى منافع من غير الكربون إلى التدخلات المنفذة في إطار المبادرة المعززة.

٥٣- وقدم خبير من المركز العالمي للحراجة الزراعية عرضاً تناول فيه دور المنافع من غير الكربون في تمويل المبادرة المعززة القائم على النتائج. وذكر أن تحديد كمية المنافع من غير الكربون يمكن أن يجعل تنفيذ المبادرة المعززة مجدياً في الحالات التي تتجاوز فيها تكلفة المبادرة المعززة سعر الكربون. وأكد أن المنافع من غير الكربون هامة لتحقيق فعالية المبادرة المعززة، وأن تحفيز هذه المنافع يمكن أن يساعد في التصدي لخطر عدم الدوام وخطر التسرب، رغم وجود حاجة إلى بحث مسألة اختلاف المنافع من غير الكربون وعلاقتها بالتسرب وعدم الدوام اختلافاً كبيراً بحسب النطاق. وحدد الخبير عدداً من نُهُج الضمانات القائمة التي تتجاوز شروط الضمانات الدنيا ويمكن أن تدعم البلدان النامية المنفذة في تحقيق منافع من غير الكربون. وبالنظر إلى أسعار الكربون الحالية ومعدلات التمويل، رأى أن مراعاة المنافع من غير الكربون قد تكون شرطاً ضرورياً لجعل المبادرة المعززة مجدية من الناحية المالية. وفي الوقت ذاته، شدد الخبير على أن بحث الخيارات المتاحة لدمج المنافع من غير الكربون في إطار مالي للمبادرة المعززة سيتطلب دراسة متأنية لاعتبارات الكفاءة، بسبب تعقد قياس المنافع من غير الكربون.

٥٤- وعرض ممثل فييت نام برنامج العمل الوطني الذي ينفذه بلده في إطار المبادرة المعززة وكيفية دراسة المنافع من غير الكربون في البحوث النظرية والتجريبية. وفي مختلف أنواع الخدمات البيئية، يعوض مشترو الخدمات مقدميها عن طريق الصناديق القائمة على مستوى المقاطعات، علماً أن هناك خطوة اختيارية تتمثل في التعويض عن طريق صندوق فييت نام

لحماية الغابات وتنميتها. ويوزع هذا الصندوق حالياً التمويل الوارد من مختلف المصادر من أجل تقديم دعم قطاعي وتوفير الدعم في حالات تتعلق بغابات مستخدمة لأغراض خاصة، غير أنه سينشئ مؤقتاً فئة فرعية أخرى من أجل دعم المبادرة المعززة في عام ٢٠١٣. وأهم الدروس المستخلصة حتى الآن من دمج المنافع من غير الكربون هي وجود مخاطر في رفع سقف تطلعات الجهات المعنية وصرف الموارد عن أنشطة التأهب الأساسية في إطار المبادرة المعززة. وأشار الخبير إلى التحديات التي تعترض العمل في هذا الصدد، مثل القدرة المحدودة على تنسيق الاستجابة على الصعيد القطري لمتطلبات الضمانات، واستمرار حالات عدم اليقين الناجمة عن بطء المفاوضات الدولية بشأن تغير المناخ واختلاف مساراتها، وتعدد أطر الضمانات المعتمدة في مختلف مؤسسات التمويل.

باء- القضايا الرئيسية التي أُبرزت خلال المناقشات

٥٥- طرح الرئيسان عدة أسئلة محددة لتوجيه المناقشات (انظر المرفق للاطلاع على الأسئلة).

٥٦- وسلّمت الأطراف بأن المنافع من غير الكربون جزء حاسم في أنشطة المبادرة المعززة وبأنها هامة للغاية لاستمرار تنفيذ المبادرة المعززة واستدامته في المدى البعيد. وأُقر أيضاً بأن المنافع من غير الكربون مرتبطة بالضمانات وبأن هناك ترابطات إضافية مع التكيف. وفي هذا السياق، أشير أيضاً إلى أن مركز المعلومات المذكور في الفقرة ٣٦ أعلاه يمكن أن يتضمن معلومات عن المنافع من غير الكربون.

٥٧- ورأى بعض البلدان النامية الأطراف أن المبادرة المعززة ليست إجراءً لخفض الانبعاثات فحسب، وأن هناك حاجة إلى الترويج لإجراءات تتجاوز خفض الانبعاثات، نظراً إلى ما للمنافع من غير الكربون من أهمية خاصة للبلدان النامية. وأبدت بلدان نامية أطراف أخرى حذرها من عدم وجود تجربة تناولت بالبحث العميق المنافع من غير الكربون على الصعيد الدولي، ومن درجة التعقد والشروط الإضافية التي يمكن أن تنتج عن ذلك في تنفيذ المبادرة المعززة، مما قد يؤدي إلى تأخر وصعوبات في المضي قدماً بالمبادرة المعززة.

٥٨- ويتمثل أحد دواعي القلق الخاص التي أعرب عنها كثير من المشاركين في حلقة العمل في صعوبة قياس المنافع من غير الكربون، التي يمكن أن تختلف اختلافاً شديداً من بلد إلى آخر وترتبط بالتعريف المحدد لها. وساورهم شك في إمكانية وضع مقاييس موحدة للمنافع من غير الكربون بالنسبة إلى جميع البلدان النامية المشاركة. وأثار بعض الأطراف مسألة الافتقار إلى الخبرة في ذلك القياس على الصعيد الوطني والحاجة إلى بناء القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، أُعرب عن ضرورة مواصلة استكشاف تكاليف قياس المنافع من غير الكربون مقارنة بتكاليف رصد الغابات و/أو تكاليف نظام المعلومات المتعلقة بالضمانات، إذ أشار بعض المشاركين في حلقة العمل إلى أن التقييمات النوعية للمنافع من غير الكربون قد تكون أكثر واقعية من القياسات الكمية.

٥٩- وأثيرت شواغل تتعلق بصعوبة عزو منافع من غير الكربون إلى إجراء متصل بالمبادرة المعززة. وذلك العزو ضروري لاعتبار تلك المنافع ناتجة عن تنفيذ المبادرة المعززة، ولأهليتها من ثم للحصول على مدفوعات قائمة على النتائج. وفي هذا السياق، قورنت صعوبة تناول المنافع من غير الكربون بالتحديات التي تعترض مشاريع أو برامج المعونة الإنمائية، وهي تحديات تُبيِّن عقود من التجارب في مواجهتها أن من الصعب قياس تأثير تدخلات بعينها أو عزو تغييرات إلى هذه التدخلات.

٦٠- وطرح المشاركون في حلقة العمل سؤالاً يتعلق بتحديد المستوى المناسب، المحلي أو الوطني أو الدولي، لبحث المنافع من غير الكربون. وذُكر أن هناك أوجه شبه بين المنافع من غير الكربون والدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي، ومع ذلك أشير إلى عدم وجود خبرة في تطبيق الدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي على المستوى الدولي، وإلى اقتصار الخبرة الوطنية في هذا المجال على عدد صغير من البلدان. وذهبت أطراف إلى ضرورة مواصلة النقاش في إطار الاتفاقية بشأن تحفيز المنافع من غير الكربون، غير أن أطرافاً أخرى رأت أن الاتفاقية ليست هي المحفل المناسب لتناول هذا الموضوع؛ بل إن من الممكن تحفيز تلك المنافع من خلال الاستراتيجية الوطنية للمبادرة المعززة في كل بلد من البلدان النامية.

٦١- وأعربت الأطراف عن الحاجة إلى وضوح أكثر بشأن المصادر التي يمكن أن يأتي منها الطلب على الدفع مقابل المنافع من غير الكربون. وأبدى عدد من الأطراف قلقاً من أن المدفوعات مقابل المنافع من غير الكربون قد تكون محدودة جداً في المستوى الحالي الذي يقف عنده الطلب الممكن. وفي هذا السياق، ذُكر أن استكشاف سبل غير مالية لتحفيز المنافع من غير الكربون قد يكون أمراً مفيداً. وأشير أيضاً إلى أن هذا الإجراء يمكن أن يشكل خطوة إلى الأمام تخطوها البلدان النامية الأطراف في سبيل الجمع بين مختلف خيارات التمويل لتحقيق أهداف متنوعة ومن مصادر شتى سعياً إلى إرساء استراتيجية تنفيذ متسقة على الصعيد القطري.

٦٢- وأثيرت شواغل إزاء تحويل خدمات النظام الإيكولوجي الحرجي إلى سلع، وأبدي قلق من أن بحث المنافع من غير الكربون يتطلب مقاربة شاملة ومتكاملة، تحظى فيها النهُج غير القائمة على السوق وإجراءات التمويل المسبق للمنافع من غير الكربون بقدر من الأهمية.

٦٣- وأقرت الأطراف بعدم وجود تعريف واضح للمنافع من غير الكربون، وبأن المناقشات الإضافية التي تتناول سبل تحفيز هذه المنافع ينبغي أن تستند إلى أعمال الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية بشأن القضايا المنهجية المتصلة بالمنافع من غير الكربون.

خامساً- العناصر الرئيسية التي ينبغي النظر فيها لدى تصميم هيكل للتمويل القائم على النتائج من أجل التنفيذ الكامل للأنشطة المشار إليها في الفقرة ٧٠ من المقرر ١/م أ-١٦

٦٤- استناداً إلى العروض المقدمة والآراء المعرب عنها في المناقشات التي تناولت، في اليوم الأول من حلقة العمل الثانية، سبل ووسائل تحويل المدفوعات وسبل تحسين تنسيق التمويل القائم على النتائج، حددت الأطراف وناقشت العناصر الرئيسية التي يمكن النظر فيها لدى تصميم هيكل للتمويل القائم على النتائج من أجل التنفيذ الكامل للإجراءات المتصلة بالمبادرة المعززة. وكررت الأطراف عدة نقاط تقارب، ترد في الفقرات ٣٤-٤٠ أعلاه، وأثارت قضايا شتى تتطلب مزيداً من الصياغة و/أو العمل. وأبرزت الأطراف أوجه الترابط مع ترتيبات التمويل القائمة وناقشت نوع الإرشادات التي يمكن أن يقدمها مؤتمر الأطراف لتلك الترتيبات.

٦٥- وصاغ الرئيسان مجموعة من الأسئلة المحددة لتوجيه المناقشات خلال الجلسة (انظر المرفق للاطلاع على الأسئلة).

١- نقاط التقارب الرئيسية التي ينبغي النظر فيها لدى تصميم هيكل للتمويل القائم على النتائج

٦٦- لدى تحديد العناصر الرئيسية التي يمكن النظر في إدراجها في هيكل للتمويل القائم على النتائج من أجل التنفيذ الكامل للمبادرة المعززة، أبرزت الأطراف بضعة كيانات وأدوات فضلاً عن متطلبات منهجية ستلزم لضمان تحويل المدفوعات القائمة على النتائج في إطار المبادرة المعززة. وكما ذُكر في اليوم الأول من حلقة العمل الثانية، كررت الأطراف ضرورة وقيمة إنشاء مركز أو مستودع رقمي أو سجل للمعلومات يكون وسيلة لجمع وتنسيق وتتبع المعلومات والإجراءات تفادياً لازدواجية الجهود وسداً للثغرات في التمويل على الصعيد الدولي. أما على الصعيد الوطني، فسيتولى التنسيقَ كيان وطني معني بالتنسيق أو هيئة وطنية معيّنة أو كيان أو منسق وطني معيّن (انظر الفقرات ١٩ و٢٢ و٣٧ أعلاه).

٦٧- وبالإضافة إلى ذلك، سلمت الأطراف بأهمية إتاحة معلومات عن سبل معالجة ومراعاة جميع الضمانات المشار إليها في التذييل الأول من المقرر ١/م أ-١٦، باعتبار ذلك شرطاً من شروط الحصول على التمويل القائم على النتائج. وحُدد شرط آخر هو وضع العناصر الرئيسية للتنفيذ الكامل لأنشطة المبادرة المعززة المشار إليها في المقرر ١/م أ-١٦ (مثل إنشاء النظم الوطنية لرصد الغابات، وتحديد مستويات مرجعية للانبعاثات من الغابات، و/أو مستويات مرجعية للغابات).

٦٨- ولدى تناول مسألة الإرشادات التي ينبغي أن يقدمها مؤتمر الأطراف، رأى معظم الأطراف عموماً أن تُقدّم إرشادات بشأن إدارة تحويل المدفوعات القائمة على النتائج، على الصعيد الدولي. وذهبت أطراف كثيرة أيضاً إلى أن بالإمكان توجيه إرشادات إلى الصندوق

الأخضر للمناخ لتيسير قراراته بشأن تمويل إجراءات وأنشطة المبادرة المعززة، ولا سيما إذا أريد للصندوق أن يؤدي دوراً مركزياً في هيكل تمويل المبادرة المعززة. وتتطلع الأطراف إلى زيادة توضيح نوع الإرشادات التي يمكن توجيهها إلى الصندوق، والتي ستُعدُّ بعد الاجتماع المقبل لمجلسه المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ودعت بضعة أطراف إلى توجيه إرشادات إلى اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل في سياق دورها المتمثل في زيادة الانسجام والتنسيق في تقديم التمويل للإجراءات المتعلقة بتغير المناخ، وفي حشد الموارد المالية. غير أن طرفاً أشار إلى أن أي إرشادات توجه إلى الكيانين المذكورين ينبغي أن ترتبط تحديداً بالمبادرة المعززة. وذُكر أيضاً أنه ليس من الضروري أن يقدم مؤتمر الأطراف نفس الإرشادات بشأن تمويل المبادرة المعززة القائم على النتائج إلى كل من الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية (انظر الفقرات ٢٢ و٣٨ و٤٩ أعلاه للاطلاع على أمثلة على الإرشادات التي ينبغي أن يقدمها مؤتمر الأطراف).

٢- قضايا أخرى أثيرت تتطلب مزيداً من البحث أو الصياغة

٦٩- من أهم دواعي القلق التي أثارتها البلدان النامية الأطراف ضرورة توضيح مدى كفاية التمويل الجديد والإضافي لتنفيذ المبادرة المعززة ومدى استدامته وإمكانية التنبؤ به خلال جميع المراحل. وأشارت بضعة أطراف إلى أهمية توفير التمويل الكافي لإجراءات المبادرة المعززة في فترة ما قبل عام ٢٠٢٠، وأعربت عن القلق من أن إجراءات هامة في مجال التمويل قد لا تُتخذ إلا بعد عام ٢٠٢٠ عندما يُبرم الاتفاق الجديد بشأن المناخ في إطار الاتفاقية. ورأت أن ما تحقق من تقدم حتى الآن في تنفيذ إجراءات المبادرة المعززة يتطلب عملاً مبكراً وسريعاً في مجال التمويل. وشددت البلدان النامية الأطراف على ضرورة التحلي بالطموح في اتخاذ القرارات بشأن تمويل المبادرة المعززة القائم على النتائج، وتحقيق تقدم في بحث القضايا المتصلة بالتمويل القائم على النتائج يعادل ما تحقق في بحث الإرشادات المنهجية من أجل المبادرة المعززة.

٧٠- وأثار غياب الوضوح بشأن تمويل المبادرة المعززة القائم على النتائج عدة أسئلة هي كالآتي: أين تكمن مصادر التمويل الممكنة وكيف يمكن تفعيلها؟ وماذا ستكون وتيرة المدفوعات؟ وكيف سيُتتبع تمويل المبادرة المعززة القائم على النتائج؟ وما هي التكاليف التي ستترب على استيفاء شروط التنفيذ الكامل للمبادرة المعززة؟ وأشار بعض الأطراف إلى ضرورة وضع طرائق لتحويل المدفوعات ضماناً للوضوح.

٧١- ومن الشواغل الرئيسية الأخرى التي أثارها كثير من البلدان النامية الأطراف تجزؤ التمويل الخاص بالمبادرة المعززة، مما يؤدي إلى صعوبة الحصول على التمويل وعدم الإنصاف في توزيعه. ومن الشواغل ذات الصلة في هذا الصدد مدى كفاية التمويل لمراحل التأهب أو التحضير للمبادرة المعززة. فقد أعرب العديد من البلدان النامية الأطراف التي لا تزال في مراحل التحضير للمبادرة المعززة أو بدأت هذه المراحل للتو عن وجود حاجة إلى تلقي

ضمانات بتوفير ما يكفيها أيضاً من التمويل لجميع المراحل. واقترح عدد كبير من البلدان النامية الأطراف إنشاء هيئة للإدارة في إطار مؤتمر الأطراف تعنى بهذه القضايا وتكفل تنسيق التمويل والإنصاف في توزيعه. وأبدت أطراف أخرى كثيرة حذراً في هذا الصدد وشككت في الحاجة إلى تلك الهيئة، مشيرة إلى أن هيئة محددة للإدارة لن تعالج بالضرورة القضايا المطروحة في هذا الشأن. وفي هذا السياق، ذُكر أن من المفيد اتخاذ القرارات جماعياً في إطار الاتفاقية، بدلاً من إسناد اتخاذ القرارات بشأن تنسيق توزيع التمويل إلى مجموعة صغيرة من الأفراد. وأشارت أطراف أخرى إلى أهمية المدفوعات المسبقة كجزء من حزمة التمويل، من أجل مراعاة البلدان النامية التي تحتاج إلى هذه المدفوعات لتنفيذ إجراءات المبادرة المعززة. واقترحت هذه الأطراف تشجيع الصندوق الأخضر للمناخ على دعم الأنشطة في المرحلة الثانية من تنفيذ المبادرة المعززة.

٧٢- وناقشت الأطراف الحاجة إلى إرشادات بشأن استحداث نافذة تعنى بالمبادرة المعززة في إطار الصندوق الأخضر للمناخ. وأضاف طرف أنه في حال تَقرر إنشاء نافذة في إطار الصندوق، فلا ينبغي أن ترتبط بالمبادرة المعززة تحديداً؛ بل ينبغي أن تُعنى بإجراءات التخفيف والتكيف معاً في قطاع الغابات. وينبغي أن تكون النافذة أيضاً واسعة بما يكفي كي تشمل كل نُهُج التمويل، بما فيها النهُج غير القائمة على السوق. وأشار طرف آخر إلى أن إنشاء نافذة تُعنى تحديداً بالمبادرة المعززة أو بالغابات قد لا يكون ضرورياً. فلن يؤدي ذلك إلا إلى آثار عكسية، إذ سيتأخر إنشاء نافذة في إطار الصندوق، ولن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تمويل فعلي للمبادرة المعززة. ورأى هذا الطرف أن نافذة التخفيف التابعة للصندوق ستكون كافية للتمويل المتصل بالمبادرة المعززة.

٧٣- وذكر عدد من البلدان المتقدمة الأطراف الحاجة إلى تطوير مفهوم مستوى تحفيزي (انظر الفقرة ٥٠ أعلاه). غير أن بعض البلدان النامية الأطراف أبدت تحفظات شديدة في هذا الصدد. وذهبت إلى أن المسألة خلافية بسبب نقص التمويل اللازم للدفع مقابل جميع النتائج؛ ومن ثم ليست هناك حاجة إلى النظر في هذا المفهوم على الإطلاق.

٧٤- وحُدِّدت قضية أخرى ينبغي مواصلة النظر فيها هي أهلية النتائج المتأتية من تنفيذ المبادرة المعززة على الصعيد دون الوطني للحصول على مدفوعات قائمة على النتائج. وبالإضافة إلى ذلك، طُرحت أسئلة بشأن كيفية تحديد السعر لكل طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وكيفية التعامل مع إقرار البيانات والمعلومات المقدمة عن النتائج والمدفوعات. وأشير إلى ضرورة زيادة الوضوح بشأن هذه القضايا.

٧٥- وتحدثت بضعة أطراف عن وجود تداخل، على نطاق هيئات الاتفاقية، في بحث القضايا المتصلة بالتمويل المقدم لتنفيذ أنشطة المبادرة المعززة. واقترحت أن يتخذ مؤتمر الأطراف، في دورته التاسعة عشرة، قراراً متكاملاً واحداً فقط بشأن تقديم التمويل من أجل تنفيذ جميع أنشطة المبادرة المعززة المشار إليها في الفقرة ٧٠ من المقرر ١/م أ-١٦.

المرفق

أسئلة محددة طرحها الرئيسان

حلقة العمل الأولى بشأن التمويل القائم على النتائج

١- أسئلة محددة (انظر الفقرة ٢٦)

١- ما هي السمات الفريدة التي تميز تمويل المبادرة المعززة مقارنة بتمويل سائر خيارات التخفيف في قطاعات أخرى؟ وما هي بعض العناصر المشتركة التي تحدد المدفوعات القائمة على النتائج؟

٢- ما هي التحديات أو العقبات التي تواجهها البلدان، في مجالات ترتبط مثلاً بالإدارة وبالوصول إلى مدفوعات قائمة على النتائج و/أو تلقيها لتنفيذ المبادرة المعززة؟ وهل تختلف هذه التحديات باختلاف أنشطة المبادرة المعززة؟ وكيف يمكننا التصدي لهذه التحديات وتذليل هذه العقبات من أجل ضمان مزيد من الشفافية والفعالية في تحويل المدفوعات القائمة على النتائج؟

٣- كيف يمكن للمبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف تذليل بعض العقبات التي تواجهها البلدان النامية من أجل تيسير وصولها إلى التمويل القائم على النتائج وتوزيعه؟

٤- ما هي شروط زيادة حجم التمويل والاستثمار وضمان إمكانية التنبؤ به؟ وما هي المتطلبات التي ينبغي للبلدان النامية أن تلبيها لتيسير وصولها إلى مدفوعات قائمة على النتائج وتوزيعها؟

٥- ما هي السبل والوسائل الممكنة لضمان الصلة بين المدفوعات القائمة على النتائج ومعالجة الضمانات ومراعاتها، ومعالجة أسباب إزالة الغابات والحد من المخاطر؟ وهل هناك ممارسات فضلى تشجّع تحويل المدفوعات فعلياً لصالح الإجراءات القائمة على النتائج؟

حلقة العمل الثانية بشأن التمويل القائم على النتائج

٢- أسئلة محددة بشأن سبل ووسائل تحويل المدفوعات وسبل تحسين تنسيق التمويل القائم على النتائج (انظر الفقرة ٣٢)

١- كيف تتوخى الأطراف وضع هيكل للمدفوعات القائمة على النتائج من أجل تنفيذ أنشطة المبادرة المعززة في إطار الاتفاقية؟

(أ) ما هي سبل ووسائل تحويل المدفوعات في إطار هذا الهيكل؟

(ب) ما هي العناصر الرئيسية، وأوجه الترابط الممكنة فيما بينها، التي سيتعين إدراجها في هذا الهيكل الخاص بالمدفوعات القائمة على النتائج؟

٢- ما هو الدور الذي يمكن أن يؤديه الصندوق الأخضر للمناخ ومؤسسات التمويل الأخرى في التمويل القائم على النتائج من أجل تنفيذ المبادرة المعززة؟

(أ) ما هو الدور الذي تضطلع به حالياً مؤسسات التمويل المذكورة؟

(ب) ما هي الإرشادات الإضافية التي يمكن أن يوجهها مؤتمر الأطراف إلى مؤسسات التمويل المذكورة، بغية زيادة حجم التمويل القائم على النتائج وتحسين فعاليته تنفيذاً لأنشطة المبادرة المعززة؟

٣- الإدارة القوية والشفافة هي أحد العناصر الرئيسية المحددة كشرط لضمان التمويل القائم على النتائج من أجل تنفيذ المبادرة المعززة:

(أ) ما هي العناصر التي يمكن أن تيسر الإدارة الرشيدة؟

(ب) ما هي الصلات القائمة بين تنسيق المدفوعات القائمة على النتائج والإدارة الرشيدة؟

٣- أسئلة محددة بشأن سبل تحفيز المنافع من غير الكربون (انظر الفقرة ٥٥)

١- ما هي التجارب التي تتبع أفضل الممارسات عند تحديد المنافع من غير الكربون؟

٢- ما هو الشكل الذي يمكن أن تتخذه حوافز المنافع من غير الكربون؟

٣- ماذا يلزم لتحفيز أو تشجيع توليد منافع من غير الكربون؟

٤- هل يمكن أن تساعد المنافع من غير الكربون في التصدي لخطر عدم الدوام وخطر التسرب؟ إذا كان الأمر كذلك، فبأي كيفية وفي أي سياق؟

٤- أسئلة محددة بشأن العناصر الرئيسية التي ينبغي النظر فيها لدى تصميم هيكل للتمويل القائم على النتائج من أجل التنفيذ الكامل للإجراءات المتصلة بالمبادرة المعززة (انظر الفقرة ٦٥)

١- ما هي العناصر الرئيسية (الموضوعية والإجرائية) اللازمة لوضع هيكل في إطار الاتفاقية لزيادة حجم التمويل القائم على النتائج وتحسين فعاليته وتنسيقه؟

٢- ما هي البنية التي يمكن أن تتخذها تلك العناصر وأوجه الترابط فيما بينها؟

٣- ما هي الإرشادات التي ينبغي أن يقدمها مؤتمر الأطراف فيما يتعلق بتلك العناصر الرئيسية؟